بيان الكنيست الإسرائيلي يعلن فيه عن المصادقة نهائياً على قانون يقضي بإلغاء مواطنة أو إقامة ناشط عسكري يحصل على مخصصات أو أجر لقاء تنفيذ عملية*
٢٠٢٣/٢/١٥

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة الثانية والثالثة، اليوم (الأربعاء) على اقتراح قانون إلغاء مواطنة أو إقامة ناشط إرهابي يحصل على أجر أو مخصصات مقابل تنفيذ عمل إرهابي لسنة ٢٠٢٣، والذي تقدم به أعضاء الكنيست أوفير كاتس، شارن ميريام هسكل، سيمحا روتمان، عوديد فورير، زئيف إلكين، ينون أزولاي، مئير كوهين ومجموعة أعضاء الكنيست. أيّد الاقتراح بالقراءة الثالثة ٩٤ عضو كنيست فيما عارضه ١٠ أعضاء كنيست.

ويقضي الاقتراح بأن المواطن أو المقيم الإسرائيلي الذي أدين بارتكاب مخالفة تشكل خيانة الأمانة تجاه دولة إسرائيل وفرضت عليه عقوبة السجن الفعلي بسببها، وقد ثبت أن السلطة الفلسطينية تدفع له مخصصات أو أجراً مقابل قيامه بذلك، سيكون بالإمكان إلغاء مواطنته أو تصريح الإقامة الدائمة خاصته وفق الحاجة، وبالتالي إبعاده إلى مناطق السلطة الفلسطينية أو إلى قطاع غزة.

وسيتم إلغاء تصريح الإقامة الدائمة من قبل وزير الداخلية، بعد التشاور مع لجنة استشارية والحصول على موافقة وزير القضاء، فيما سيتم إلغاء المواطنة من قبل المحكمة، على أساس طلب من وزير الداخلية بعد التشاور مع لجنة استشارية والحصول على موافقة وزير القضاء. ويضع الاقتراح فترة زمنية محددة لاتباع إجراء إلغاء الإقامة أو المواطنة ويفترض أن الشخص الذي تلقى الأموال كما جاء أعلاه يستحق الحصول على مكانة في مناطق السلطة الفلسطينية.

وجاء في شرح اقتراح القانون: "الكثير من حاملي الجنسية أو تصريح الإقامة الإسرائيلية يحصلون في هذه الأيام على رواتب شهرية من السلطة الفلسطينية كأجور ومخصصات لقاء تنفيذ أعمال إرهابية.

هذه الرواتب تزداد تدريجياً مع أقدمية المسجونين. لا يمكن تصور أن مواطني وسكان إسرائيل الذين لم يكتفوا بارتكاب الخيانة ضد الدولة والمجتمع الإسرائيلي فحسب، وإنما وافقوا أيضاً على تلقي مدفوعات من السلطة الفلسطينية كأجر مقابل ارتكاب عملية إرهابية والذي ما زالوا يستفيدون منه، سيواصلون حمل الجنسية أو تصريح الإقامة الإسرائيلية".

وقال عضو الكنيست أوفير كاتس: "العائلات الثكلى العزيزة، هذه الدماء التي أريقت، وهذه الآلام المروعة، ترافقني شخصياً طوال الوقت. أنا أفكر في ذلك كل يوم، كيف يمكننا كمشرعين أن نمنع، وكيف يمكننا إحداث التغيير، وما الذي يمكننا القيام به بشكل مختلف. وأنا آمل أن تكون هذه

---

* **المصدر:** الكنيست
https://main.knesset.gov.il/AR/News/PressReleases/Pages/press15022023_6.aspx

الخطوة التي نتخذها اليوم هي بمثابة فجر حقبة جديدة. وأعرف وأشعر من أعماق قلبي أن قوانين كهذه هي مهمتنا الحقيقية كمنتخبي الجمهور".

كما تطرق عضو الكنيست كاتس الذي ترأس اللجنة المشتركة التي توّلت إعداد الاقتراح إلى عملية التشريع قائلاً: "مسؤولية منع الهجوم التالي تقع على عاتقنا، وليس على عاتق أي خبير حقوقي. أي شخص يعارض ما نطرحه هنا بعد كل التوازنات التي قمنا بها، هو بحاجة إلى محاسبة النفس وشرح ذلك للعائلات المفجوعة وللشعب الإسرائيلي. لا يمكن تصور أن الاستشارة القضائية للحكومة وضعت العقبات والعراقيل بكل وسيلة ممكنة أمام رغبتنا في تنفيذ سياسة لمحاربة الإرهاب. وأنا أقول بشكل قاطع لا يقبل التأويل إن المخرب الذي يتلقى الأموال من السلطة الفلسطينية، يجب أن يطير من هنا إلى غزة، وإلى أي مكان آخر. ممنوع أن يبقى هنا".

وعارض عضو الكنيست أحمد طيبي الاقتراح قائلاً: "بأجواء الشعبوية التي تعم بداية الدورة فإن الشعور بأغلبية مستقرة وبالسلطة يؤدي إلى انقلاب من ناحية ومن ناحية أخرى إلى تمرير قوانين شعبوية قاسية، مثل هذا القانون القاضي بإلغاء المواطنة. هناك مبدأ ينص أن العقد بين الدولة والمواطن هو المواطنة، ولكن الشعور بالتفوق اليهودي لدى جزء كبير من أعضاء هذا المجلس يؤدي إلى القول إن المواطنة هي عقد بين الدولة والمواطن اليهودي فقط وأن العربي الذي يرتكب مخالفة هو مواطن مشروط، فيما اليهودي الذي يرتكب نفس الجريمة أو جريمة أكثر خطورة لا يوجد من يفكر حتى في سلب جنسيته. مثالاً على ذلك يغئال أمير الذي اغتال رئيس حكومة وليس فقط لم يتم إسقاط جنسيته، بل لم يكن هناك أي اقتراح بذلك".

وقال عضو الكنيست زئيف إلكين: "لا يوجد قانون أكثر عدالة. الواقع الذي فيه يأخذ مواطن إسرائيلي أو مقيم إسرائيلي سلاحاً ليقتل وبعد ذلك يتلقى أجرا من السلطة الفلسطينية هو واقع مشوه وخادع. لا يوجد سبب أن شخصا كهذا سيبقى مواطناً أو مقيماً في دولة إسرائيل ويستفيد من المنافع الاقتصادية وبعد ذلك سيطلق سراحه من السجن ليتحول إلى بطل السلطة الفلسطينية. هذه الخطوة ستؤدي إلى إحقاق العدالة وتتسبب في وقف الآلية المشوهة لتشجيع الإرهاب".

وقالت عضو الكنيست ليمور سون هار ميليخ والدموع تذرف من عينيها: "هناك أمثلة لا حصر لها من المخربين حاملي الجنسية الإسرائيلية، الذين قتلوا وأضروا باليهود، وأطلق سراحهم بعد بضع سنوات من السجن وعادوا للعيش بيننا كمواطنين إسرائيليين لجميع النوايا والأغراض. اليوم نبدأ في إصلاح هذا الوضع العبثي. إنها خطوة أولى ومهمة ضمن سلة الأدوات المطلوبة منا للتعامل مع الإرهاب وزيادة الردع لدى العدو. لا يمكن التعامل مع المخربين القتلة على أنهم أصحاب حقوق".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/